مقدمة الدراسة

مقدمة الدراسة

تدور الدراسة حول تأثير العولمة على الضبط الاجتماعي في القرية المصرية ، مع دراسة ميدانية في قرية مصرية ، وذلك في ظل التغيرات المعولمة المتزايدة والمتلاحقة على القرية في المجتمع المصري خاصة في القطاع الريفي والذي يمثل الغالبية الساحقة للمجتمع المصري حيث أثرت العولمة بشكل مباشر على آليات الضبط الاجتماعي ، كما تزايدت مظاهر العولمة بشكل ملموس، وقد بدا ذلك واضحاً بعد تحليل ما طرأ على اختلال الأدوار ، وتغير الوظائف والمكانات داخل القرية المصرية ومن ثم تقلص العلاقات الداخلية لأنساق البناء الاجتماعي ، ونشوء بعض التوجهات المستحدثة وغير المألوفة لتصرفات أفراد القرية المصرية مثل : الأنانية ، الاعتماد على الاختيار الشخصي وتجاهل خبرات كبار السن ، والنزعات الاستهلاكية ، وتضارب الاتجاهات ، وعدم الالتفاف حول الأهداف ، و جود مصادر بديلة للضبط الاجتماعي الرسمي، و وجود علاقات أسرية اجتماعية بديلة مثل : علاقات العمل، صداقات الإنترنت، فضلاً عن تدخل بعض المؤسسات الاجتماعية في عمليات كانت قاصرة على الأسرة كالتنشئة الاجتماعية والتوجيه والإرشاد .

يدخل في موضوع الضبط الاجتماعي كل ما يساعد علي التزام الأفراد للقواعد ، و أنماط السلوك، و المعايير ، و القيم السائدة في المجتمع ، فلكل مجتمع وسائله الخاصة التي يتخذها لتحقيق الضبط الاجتماعي و هذه الوسائل تتوقف إلي حد كبير علي طبيعة المجتمع و ظروفه و العلاقات الاجتماعية في المجتمع ، و مدي بساطته أو تعقده ، و نوع الثقافة السائدة ، و إن كان هناك قوى مثل العولمة بآلياتها تدعم مع أو ضد هذا الضبط الاجتماعي. و من أهم ما يعني به الباحث الاجتماعي و الأنثروبولوجي ، في دراسته لموضوع العولمة كفكر و ثقافة مختلفة وافدة على مجتمع و الضبط الاجتماعي هو التعرف على آليات العولمة وتأثيرتها، و توجيهها المجتمع لاتجاه ما ، وكذلك الوسائل و الأساليب التي يلجأ إليها المجتمع حتى يتوافق سلوك الأفراد مع مجموعة القواعد و المعايير السائدة فيه من أجل تحقيق الأهداف العامة ، وكذلك الحفاظ علي البناء الاجتماعي .

فالضبط الاجتماعي يهدف إلى إقرار النظام و التواؤم مع النظم والقيم الثقافية والاجتماعية السائدة وتوقيع الجزاءات على الخارجين عن تلك القواعد العامة ، فالضبط الاجتماعي يهدف لاستقرار المجتمع ، و التساند الوظيفي بين أنساق البناء الاجتماعي يجب أن يوفر الرغبات الأساسية لأفراده وتتمثل هذه الرغبات الأساسية في الأهداف المجتمعية ، فالمجتمع يشبع الحاجات البيولوجية والحاجات الاجتماعية و يُخضعها لعوامل الضبط الاجتماعي المقننة أو المحددة وفقاً للنظام العام بحيث تتحقق هذه الرغبات في إطار القيم الاجتماعية السائدة حتى إنها تكاد تتحول من وضعها الطبيعي الغريزي إلي ميول أساسية اجتماعية كالرغبة في الطمأنينة والرغبة في اكتساب خبرات جديدة ، و الرغبة في اعتراف الآخرين بمكانة الفرد و أهميته الاجتماعية و الرغبة في التجاوب أو الاستجابة للمواقف مع الأخريين .

وتتحدد مشكلة البحث بشكل أساسي في تحقيق هدف رئيسي مؤداه :

التعرف على مدى ، وحدود تأثيرات العولمة على الضبط الاجتماعي عند المجتمع المصري في القطاع الريفي ، **وتتمثل متغيرات الدراسة في متغيران أساسيان هم :**

. **متغيرات مستقلة** وتعبر عنها ظاهرة العولمة بمختلف جوانبها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية . وتتمثل في الآليات المختلفة للعولمة والتي يتم عن طريقها انتقال تأثيرات العولمة إلى الأفراد، ومن أهم تلك الآليات الثورة التكنولوجية والإعلامية والاتصالية .

. **متغيرات تابعة** – و تتمثل الاقتصار علي جوانب الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية المتغيرة التي يلجأ إليها المجتمع لتحقيق الموائمة بين أعضائه وأنماط السلوك والقيم المقررة للمواقف المختلفة عند بحث موضوع النظام والأمن والاستقرار الاجتماعي لإقرار نظام في المجتمع مع المجتمع العالمي والتحكم في سلوك الأفراد والجماعات الاجتماعية في المجتمع المصري المعاصر خصوصاً أفراد القرية المصرية. و أيضا قيمة الضبط الاجتماعي للمواقف التي يمتثل لها القرويين لإحدى الوسائل دون غيرها، والدور الذي تمارسه هذه الوسائل في ضوء المتغيرات العالمية الفاعلة به من تأثير الإغراء بالثقافة الوافدة من العولمة التي ينقلوها يومياً من المدينة إلي القرية ومدى تطور الضبط الاجتماعي بالقرية المصرية وأسبابه وخاصة من وجهة نظر أفراد العينة . كما أن التعرف على الرواسب الثقافية الموجودة والتي تصطدم دائماً بها والخطط التنموية بالقرية المصرية فلا بد من توافر إطار ذهني واجتماعي لتلعب حافزاً لإنماء المشروعات في المجتمع.

ونظراً لاختلاف الرؤى والتحليلات النظرية لظاهرة العولمة ، وتعدد مصادرها التنظيرية حاول الباحث في هذه الدراسة تبني المقاربة النظرية كمحاولة لصياغة مدخل نظري للبحث ، ولقد أضاف الباحث على تلك المسلمات في ثنايا البحث نظراً لاستحداث عدة قضايا تتعلق بالنظرة المتجانسة للعالم .

أعتمد الباحث على الأسلوب الوصفى التحليلى لتقرير خصائص مشكلة البحث ودراسة الظروف المحيطة وأعتمد البحث على طريقة المسح بالعينة وتم إختيار عينة البحث وفق مستويين: –

الأول: يتمثل فى إختيار المنطقة الجغرافية حيث تم إختيار منطقة تمثل لقرية نامية التحضر.

الثانى : يتمثل فى إختيار عينة بطريقة عمدية من فئات عمرية متباينة للبحث على أن تمثل النوع و المنطقة الجغرافية بصورة متساوية 0 و قد تم الإعتماد على إستمارة الإستبيان كأداة رئيسية للبحث تضمنت محاور البحث و قد تم قياس صدق و ثبات هذه الإستمارة و طبقت على عينة قوامها 324 مفردة تمثل السياقات الاجتماعية و الاقتصادية المختلفة كما تمثل الذكور و الإناث ، و بعد تطبيق إستمارة الإستبيان تم تحليل البيانات بإستخدام برنامج spss و تم تحليل و تفسير البيانات بعد استخراج الجداول التكرارية و معاملات الإرتباط 0

. N -

ينقسم البحث إلى بابين **الباب الأول العولمة و الضبط الاجتماعي: الإطار المعرفي** ، ويتكون من أربع فصول هى: – **الفصل الأول** و يتناول موضوع البحث و أهميته و يعرض مشكلة الدراسة و الإجراءات المنهجية و أسباب اختيار موضوع الدراسة والأهداف التطبيقية و الأهداف النظرية و مشكلة الدراسة و تساؤلاتها و منهج الدراسة ووحدة ونوع الدراسة و المفاهيم المستخدمة في الدراسة و أدوات و أساليب جمع البيانات و نطاق الدراسة (مجتمع و عينة الدراسة) من حيث المجال الجغرافي و المجال البشري و المجال الزمني و الصعوبات التي واجهت البحث . **الفصل الثانى** و يتناول التوجه النظرى للدراسة من خلال عرضه التوجه النظري المعولم و موضحاً الإرهاصات لفكر العولمة من منظور وظيفي و نقدي ثم تحليل للنظرية المعاصرة و رؤيه نظرية للضبط الاجتماعي هى : النظريات الكلاسيكية و المعاصرة للضبط الاجتماعي ، مع تحليل نقدي ، ثم المدخل النظرى للبحث 0 **الفصل الثالث** يتناول توضيح العولمة و أثرها على وسائل الضبط الاجتماعي و نسق القيم الاجتماعية و الثقافية من خلال تناول تأثير العولمة وسائل الضبط الاجتماعي ممثلة بالقانون و الأعراف و الدين و كذلك تأثير العولمة في تكوين نسق القيم الثقافية و الاجتماعية للقروين 0 أما **الفصل الرابع** و يتناول العولمة و الضبط الاجتماعي التأثير و التأثر ، موضحاً تأثير العولمة على آليات التماسك القرابي في الأسرة المصرية القروية من عوامل بنائية ، و قيم ضابطة اجتماعياً ، ونشاط أقتصادي ، و ثقافة. و أيضاً القانون المعولم و القرية المصرية من أنه ضبط اجتماعي رسمي ، ونظام ملزم ، و مرشد لسلوك أفراد القرية . و **الباب الثاني الدراسة الميدانية– العولمة و الضبط الاجتماعي: آليات التفاعل** ، و يتكون من خمس فصول وخاتمة وهم: **الفصل الخامس** عن الإجراءات المنهجية والإحصائية. أما **الفصل السادس** يتناول العولمة و آليات التأثير القيمي. و في **الفصل السابع** يتناول العولمة و تغير أنماط السلوك الفردي. **الفصل الثامن** يوضح العولمة و المشاركة المجتمعية. **الفصل التاسع** نتائج الدراسة الميدانية. **الفصل العاشر** مناقشة نتائج الدراسة الميدانية. وأنتهيت **بخاتمة** لمستقبل القانون المعولم عند القرية المصرية. و **مراجع** البحث العربية والأجنبية ، ثم نهايتاً **بالملاحق** 0

والله ولي التوفيق